عليها من الحكومة العثمانية ، بأن يباشروا عملياتهم في فلسطين قبل احتلال السلطات البريطانية لها(٢١). وقد أورد وزير الخارجية البريطانية تفاصيل اجتماعه بالسفير الاميركي ، دايفس ، في رسالة وجهها الى السفير البريطاني في واشنطن ، كرر فيها القول بأن الحكومة البريطانية تعارض القيام بأية عمليات نفطية في فلسطين كي لا يؤثر هذا على مستقبل الانتداب على فلسطين. وقد ذكر كرزون في رسالته ان « السيد دايفز [السفير الاميركي] طالب بعد ذلك بالتمييز بين التنقيب والعمليات وأكد انه ينبغي السماح لصاحب الامتياز بأن يقوم على الاقل بالتنقيب في موقع الامتياز الذي حصل عليه دون أية خطوات تنفيذية . وقد قلت له ان ذلك غير عملي على الرغم من انه منطقي . فالاذن الذي يعطى في حالة واحدة ينبغي أن يعطي في الحالات الاخرى. وبلا شك فهناك عشرات من أصحاب الامتيازات الذين حصلوا بدرجات متفاوتة على امتيازات من الحكومة التركية التي لا تزال في حالة حرب مع بريطانيه العظمى كما ذكرته بذلك . ولا اتصور أمرا اكثر مدعاة للاسف من أن يجتاح فلسطين مجموعات من الاشخاص من جنسيات مختلفة ، يحاولون التأكد من قيمة امتيازاتهم التي لم يبت بعد في وضعها القانوني »(٢٣). وفي أعقاب المقابلة وجه السفير الاميركي مذكرة الى وزير الخارجية البريطانية أكد فيها الشكوى من أن « ممثلي الشركات المالية الخاصة لا يمنحون الامتيازات التي تتعادل مع تلك الممنوحة الى البريطانيين واتباع الجنسيات الاخرى في فلسطين والعراق » ، وطالب مرة أخرى باجراء تمييز بين العمليات والبحث عن النفط(٢٣). وقد أوضح كرزون للسفير الاميركي بما لا يدع مجالا للشك الموقف البريطاني من هذه المسألة القائم على منع اجراء أي مسح أو استقصاء أو عمليات متعلقة باستخراج النفط في فلسطين وأكد أن الحكومة البريطانية « بريئة من التمييز حتى انها رفضت احد عشر طلبا تقدمت بها شركات بريطانية للقيام بالدراسات والاستقصاءات في أجزاء مختلفة من مناطق العدو المحتلة »(٢٤).

وعلى الرغم من الحجج التي كانت توردها وزارة الخارجية البريطانية لدعم موقفها في منع هذه العمليات والتي كانت تدور أساسا حول الزعم بعدم رغبة الحكومة البريطانية باتخاذ اية اجراءات من شأنها أن تؤثر على مستقبل فلسطين الاقتصادي والترتيبات المتعلقة بالانتداب التي كانت تعد آنذاك ، الا أن حقيقة الموقف البريطاني الذي كان يتستر بهذه الحجج كان يستند الى أمرين : الاول ممانعة بريطانيه ، متسلحة باحتلالها العسكري ، لاي منافسة سياسية واقتصادية في فلسطين من جانب الولايات المتحدة وغيرها . فعلى الرغم من ان اتفاقية سايكس ــ بيكو في العام ١٩١٦ جعلت فلسطين (أو المنطقة البنية) منطقة ادارة دولية ، باستثناء ميناءي حيفا وعكا اللذين خصصا لبريطانيه(٢٥)، الا أن نتائج الحرب فتحت شهية بريطانيه لابتلاع فلسطين واخضاعها لنفوذها . وقد جرى تعديل اولي لاتفاقية سايكس ــ بيكو في كانون الاول ١٩١٨ في جلسات عقدت في لندن بين لويد جورج ، رئيس وزراء بريطانيه ، وجورج كليمنصو تم فيه نقل فلسطين والموصل (التي كانت حسب سايكس ــ بيكو منطقة نفوذ فرنسية) الى نصيب النفوذ البريطاني . وقد أكد كليمنصو هذا الاتفاق برسالة في ٥ شباط (فبراير) ١٩١٩(٢٦). وهذا الاستئثار بفلسطين جعل بريطانيه ترفض ليس فقط المشاريع النفطية الاميركية وانما الفرنسية أيضا . فقد جرى ان السفارة الفرنسية في لندن كتبت مذكرة الى وزير الخارجية البريطانية تعلمه فيها عن قيام مجموعتين مشتركتين بريطانية وفرنسية هدفهما القيام بالبحث عن الابار النفطية في فلسطين ومنطقة العقبة ، والحصول على امتيازات بذلك ، وان الحكومة الفرنسية مستعدة لان